كلمة معالي وزير البيئة اللبناني الأستاذ طارق الخطيب
بمناسبة الدورة ٣٠ لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
جامعة الدول العربية؛ ٢٣-٢٠١٨/١٠/٢٤؛ جمهورية مصر العربية

سعادة أمين عام جامعة الدول العربية معالي الوزير احمد ابو الغيط المحترم،
أصحاب المعالي والسعادة،
الحضور الكريم،

بداية اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الى دولة الكويت، التي تولّت رئاسة الدورة السابقة، على الجهود الجبارة التي بذلتها خلال السنة المنصرمة. كما أتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاستضافتها وجهودها في متابعة أعمال الدورة السابقة وإعدادها المتميز لهذه الدورة، والشكر موصول إلى أعضاء المكتب التنفيذي، والى الأمم المتحدة للبيئة مكتب غرب آسيا، والى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في الدورة الثلاثين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للبحث في قضايا بيئية ما عادت مجرد نظريات، انما باتت اليوم نهجا" عصريا" تحكمه القوانين والخطط والاستراتيجيات الوطنية بانسجام علمي مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وهنا يكمن الدور الهام للتعاون العربي وتكاتفه لمواجهة التحديات البيئية على ضوء الحروب والنزاعات التي تعاني منها بعض دولنا العربية والتي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على باقي الدول. فالبيئة لا تقف عند حدود جغرافية معينة، والمشاكل البيئية لا تطال نظاما" معينا" بل ان التدهور البيئي يطال جميع الدول ويتخطى جميع الحدود الجغرافية فلا يميز بين دولة وأخرى او بين شعب وآخر.

ايها السيدات والسادة،

اين تكمن مصلحتنا الوطنية عندما تضرب مقوماتنا الطبيعية؟ اين هي مصلحة المجموع في ظل استمرار البعض في اتباع وسائل التهويل وإثارة الضجة، في محاولة للتنصل من تنفيذ القوانين والقرارات المرعية الاجراء؟

لا أحد منكم يجهل ما يواجه البيئة في لبنان من معوقات، لاسيما أن موارد لبنان الطبيعية هي رأسماله الاول والوحيد، ليس أقلها التراكمات الناجمة عن عدم تنفيذ مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنة الثانية عشرة على التوالي والمتعلقة بتكرار مطالبة اسرائيل تعويض لبنان عن الأضرار الناجمة عن كارثة التلوث النفطي نتيجة العدوان الاسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦ والتي حددت بـ 856.4 مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٤، نظرا" لآثارها الخطيرة على صحة الإنسان والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والسياحة، ما يؤثر بدوره، وبشكل خطير، على سبل كسب الرزق والاقتصاد في لبنان. وبما أنّ اللجنة الثانية للجمعيّة العامة للأمم المتحدة تلتئم الشهر المقبل للتصويت على مشروع القرار الثالث عشر بهذا الصدد، أدعو اشقّاءنا العرب للاستمرار بالوقوف إلى جانب لبنان ودعم جهوده للحصول على التعويض المطلوب.

والدعم الآخر المطلوب متعلّق بأزمة النزوح السوري القائمة منذ العام ٢٠١١ وتداعياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية على لبنان، إذ بين التقرير الذي أصدرته وزارة البيئة بدعم من الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام ٢٠١٤ وحدّثته في العام ٢٠١٥ أن الآثار البيئية الاضافية الناجمة عن النزوح السوري،هو الذي يشكل ما يقارب ثلث عدد سكان لبنان، أدت الى زيادة تصل الى ما يعادل ١٥,٧% من اجمالي النفايات الصلبة في لبنان قبل الازمة، وزيادة نسبة ١٢,٨% في الطلب على المياه، وارتفاع مجموع المياه المبتذلة المنتجة بين نسبة ٨ و ١٤%، وزيادة تصل الى ٢٠ ٪من انبعاث ملوثات الهواء، فضلاً" عن الآثار البيئية التي يصعب معالجتها والتي نشهدها في استخدامات الاراضي والنظم الايكولوجية. والكل يعلم أن الحلّ الوحيد هو في عودة النازحين إلى بلدهم الأم.

لذلك، نغتنمها فرصة للتأكيد على التوصيات التي تم رفعها في الدورة ٢٩ لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وتحديدا" التوصيتين المتعلقتين بـ:

اولا: التأكيد على حق الفلسطينيين في العودة، كما بالنسبة الى النازحين السوريين.

ثانيا": انشاء محكمة بيئية عالمية للنظر في الجرائم البيئية المتعمدة بين الدول ومعاقبة الدول المسيئة.

الا انه، رغم الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا على أكثر من صعيد، يأتي هذا الاجتماع في توقيت ممتاز بعد أن أقر المجلس النيابي اللبناني في اول جلسة تشريعية له بعد انتخابه، قانون الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة الذي يشكل نقلة نوعية على صعيد تأمين إدارة أفضل لقطاع النفايات وخلق حوافز لتشجيع المحافظة على البيئة، وإن وزارة البيئة بصدد إعداد استراتيجية للإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية الصلبة، استنادا" الى هذا القانون وإلى سياسة إدارة النفايات التي وافق عليها مجلس الوزراء في بداية هذا العام، والتي تعتبر خارطة طريق أساسية تنبثق عنها خطة استراتيجية تنفيذية شاملة متكاملة مفصلة لمعالجة النفايات.

أما في ما خص متابعة لبنان تنفيذ قرارات القمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية كما وتنفيذ البعد البيئي في أهداف التنمية المستدامة، فقد صدق لبنان على مرفق البيئة العربي في العام ٢٠١٢، وإن وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية في مرحلة استكمال إجراءات عملية التصديق اللازمة مع جامعة الدول العربية. ومن هذا المنبر، أدعو الدول العربيّة التي لم تصدّق بعد على النظام الأساسي لهذا المرفق، أن تقوم بذلك بالسرعة الممكنة كي يدخل هذا المرفق حيّز التنفيذ، سيّما وأنّ المساهمة في رأسمال المرفق اختيارية، ومفتوحة للدول العربية ومؤسسات التمويل العربية والاقليمية والقطاع الخاص وفقاً لنصّ المادة السابعة من النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي، الذي صدّقه المجلس النيابي اللبناني في العام ٢٠١٢ بموجب القانون رقم ٢٢٨.

وفي السياق نفسه، يقوم لبنان بالتحضيرات للقمة العربية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها في بيروت خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٩، إذ أودعت وزارة البيئة وزارة الاقتصاد والتجارة أربعة مواضيع مقترحة لإدراجها على جدول أعمال القمة وهي على الشكل الآتي:

١- التحديات التنموية والبيئية المتصلة بأزمة النزوح السوري
٢- التحديات التنموية في ظل التغيير المناخي وندرة المياه، الكلفة الاقتصادية
٣- التحديات المتصلة بالانتقال نحو الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية
٤- دعم تنفيذ استراتيجيات وخطط منع التطرف العنيف لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والانماء المتوازن

كما شارك لبنان في أعمال المنتدى العالمي السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي انعقد في نيويورك في شهر تموز ٢٠١٨ تحت شعار:" التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة" وقدم لبنان تقريره الطوعي خلال أعمال المنتدى الذي أعده بالتنسيق مع الادارات العامة المعنية كافة بالاضافة الى القطاع الخاص والاكاديمي والاهلي.

أما بالنسبة لموضوع تغير المناخ، فرغم أن حصة لبنان في الانبعاثات الدولية للغازات الدفيئة ضئيلة، حددت مساهمته الوطنية هدف تخفيض الانبعاثات بنسبة ٣٠% بحلول العام ٢٠٣٠. تتوزع هذه النسبة ما بين تخفيض بنسبة ١٥% كهدف غير مشروط، وتخفيض إضافي بنسبة ١٥٪ من الانبعاثات مشروط بدعم دولي. مع التأكيد على أن الهدف غير المشروط بالنسبة للبنان يفترض أمرين: استعادة لبنان وبأسرع وقت ممكن لوضعه الطبيعي الذي كان سائداً قبل الازمة الاقليمية الاخيرة وهذا حق مشروع للبنان، وعدم نشوء أي أزمة جديدة قد تنعكس سلباً على أوضاعه. إن الالتزام الاختياري للبنان يتمثل بتوليد ١٢% من الطاقة من خلال الطاقة المتجددة بحلول علم ٢٠٢٠. وبحسب التقديرات الاولية، فإن التكلفة الإجمالية لتغير المناخ ستصل إلى ٤ آلاف دولار امريكي لكلّ أسرة بحلول العام ٢٠٢٠، أي ما يوازي ثلث معدّل المدخول السنوي للأسرة، الذي يقدّر حالياً بـ١٢ ألف دولار، ما يعني أن العديد من الأسر ستفقر(استنادا" الى تقرير وزارة البيئة حول الكلفة الاقتصادية لتغير المناخ ٢٠١٥). لذا من الأولوية بالنسبة إلى لبنان وضع برنامج لتخفيض الفقر وتعزيز مرونة البلاد إزاء الصدمات الأمنية والطبيعية مثل تغير المناخ.

وفي ما خصّ الحدّ من مخاطر التلوّث، تتابع الحكومة اللبنانية ايلاء الموضوع الأهمية القصوى، وأحد الأمثلة على ذلك هو تحديث الخطّة الوطنيّة لمكافحة التسرّب النفطي في المياه البحرية اللبنانية والذي من المفترض عرضه على مجلس الوزراء في المستقبل القريب.

من جهة أخرى، وافقنا على مبادرة إنشاء اتحاد المحميات الطبيعية في لبنان بهدف تطوير منظور متكامل لشبكة وطنية للمحميات الطبيعية، يرتكز على التراث اللبناني التقليدي المميز وسماته البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبهدف دعم المحميات الطبيعية في لبنان وتقوية الروابط بينها وتعزيز موقعها وموقفها، والتشجيع على إنشاء وإدارة واستدامة المحميات في لبنان. وبهذا الصدد أيضاً، يسرني إبلاغكم أن مجلس الوزراء اللبناني وافق على اقتراح وزارة البيئة الانضمام إلى الاتحاد العربي للمحميّات الطبيعية، ونحن في المرحلة الاخيرة من إنهاء الاجراءات الادارية بهذا الخصوص.

ختاما"، انتهز هذه المناسبة لاتوجه بالشكر الى حضراتكم وفريق عمل جامعة الدول العربية على الجهد الذي يبذله من أجل جعل القضية البيئية قضية مشتركة، آملين استمرار العزم والتصميم على تعزيز وحدتنا العربية وصون طبيعتنا وحماية أوطاننا.